١ - استدامة كفاءة المختبرات رؤية مستقبلية لشراكة قطاع الاعمال

٢ - اعتماد مختبرات الجامعة رؤية مستقبلية لشراكة قطاع الاعمال

٣- اعتماد مختبرات الجامعة رؤية مستدامة بقطاع الاعمال

محور :

التقييس والجودة لخدمة المجتمع والتنمية المستدامة وقطاع الأعمال

مقدمة :

توظيف إمكانيات وقدرات وكفاءة مختبرات جامعة الأمام عبدالرحمن الفيصل، بأن تكون الشريك الوطني لدعم سلامة وصحة الإنسان والحيوان والبيئة لخدمة المجتمع والتنمية المستدامة، وتقديم نتائج الفحوصات والاختبارات بكفاءة ومعايير عالمية،في مجال المختبرات لقطاعين (العام والخاص) لخدمة اقتصاد المعرفة والصناعة والاستثمار والتنمية المستدامة ، بأخلاقيات مهنية مطابقة للمعايير العالمية والممارسات الدولية المعتمدة.

بهدف أن تكون مختبرات جامعة الأمام عبدالرحمن الفيصل معتمدة وكفؤاً للقيام بالفحص والاختبار والقياسات وتقديم نتائج يعول عليها وذات مصداقية وثقة بالشهادات الصادرة منها ومعتمدة لدعم الصناعة والاقتصاد والوطني والتنمية المستدامة .

إيمانابأنالشراكةالمجتمعيةوخدمةالمجتمعمع قطاعالأعماليعد من أهمخصائصالمنظماتالناجحةفي ظل رؤية ٢٠٣٠ بالمملكة العربية السعودية انطلقت هذه الفكرة لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية لدى قطاع الأعمال للمشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع من خلال استعراض تجارب مميزة للشراكة المجتمعية سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو في قطاعات الأعمال

المختلفة، حيث يأت مشاركة قطاع الأعمال ليساهم برفع كفاءة الشراكة المجتمعية والتنمية المستدامة بأنشطة التقييس والجودة، تفعيل دور القطاعات الأكاديمية بالإستراتيجية العربية للتقييس والجودة في تعزيز الشراكة المجتمعية.

الأهداف :

١. ستكون مختبرات جامعة الأمام عبدالرحمن الفيصلأول مختبرات يتم تأهيلها واعتمادها على المستوى الوطني مراجعاً .

٢. حصول مختبرات الجامعة على الاعتماد خطوة نحو التميز والإبداع والابتكار لتحقيق الاستدامة .

٣. تهيئة مختبرات الجامعة وفق متطلبات المواصفات القياسية الدولية استدامة لكفاءة الفنية كتميز وطني فريد ..

٤. توفر البيئة العلمية لاختبارات الفحص و ودعم لشراكة قطاع الإعمال .

٥. الاستمرار في عمليات إعادة تقييم كفاءة المختبرات بالجامعة بعد الاعتماد .

٦. تحقيق الاعتراف بكفاءة الفحص والاختبارات بما يعزز الثقة بنتائج مختبرات الجامعة .

٧. مصدر لتعزيز موارد الجامعة المالية من خلال الشراكة مع قطاعات الاعمال المختلفة .

٨. فرصة لزيادة الأبحاث وتطبيقها والاستفادة من مختبرات الجامعة لخدمة المجتمع والباحثين ودعم الاقتصاد والمعرفة والتنمية المستدامة .

٩. تعزيز البنية التحية للجودة والمطابقة والفحص لدعم قطاعات التنمية المستدامة .

الاستثمار في قطاع المختبرات :

أكدت مساهمتها في تفعيل رفع كفاءة البنية التحية للجودة والمختبرات بالإضافة إلى الابحاث والدراسات المتخصص في الجامعات وتطوير البحث العلمي ، بالإضافة إلى تفعيل الرقابة ورفع مستوى جودة السلع في السوق المحلية ، يأتي الاستثمار في مجال المختبرات مساهمة فاعلة في استدامة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني ورفع أداء القطاع الخاص وأتاحه الفرص الاستثمارية الواعدة ، مبينة تزايد حاجة السوق إليها لكونها جدواها اقتصادية ودعماً وطنياً يساهم في خلق فرص عمل وشراكة بين قطاعات التعليم (الاكاديمي) وقطاع الاعمال ، وسعيا من

جامعة الأمام عبدالرحمن الفيصل لمواكبة أحدث تقنيات الأجهزة التي تسهم في الحصول على نتائج الاختبارات بسرعة ودقة فقد تم تدعيم مختبرات الجامعة في كل من (.....) بعدد من الأجهزة الحديثة في مختلف التخصصات والتجهيزات المتقدمة ..... ، ومن هذا المنطلق هنالك حاجة لدى هذه البلدان إلى تدعيم سبل شراكة القطاع الخاص أو المسئولية الاجتماعية للشركات لتحقيق تنمية مستدامة من خلال جهود فاعلة تشمل :

- وضع وتنفيذ سياسات عامة تحدد التوجيهية لأداء الشركات .
- وضع مبادئ للشركات فيما يتعلق بأداء أعمالها .
- تعزيز لاستدامة الشراكة بين الجامعة وقطاع الاعمال لتحقيق تنمية اقتصادية .
- تحقيق الاستقرار التجاري والاستثمار من خلال مختبرات الابحاث العلمية .
- جعل سبل الاستثمار بهذه القطاعات حيوية وذات جاذبية بشكل أكثر وتطوير الأسواق .

تحديات الاستثمار في قطاع المختبرات :

١ – عدم توفر الدراسات والاحصائيات الوطنية الدقيقة المرتبطة بجوانب عائد الاستثمار في مختبرات الجامعات .

٢– نقص الثقافة والتوعية بأهمية شراكة مختبرات الجامعة مع قطاع الاعمال وضعف مردوداتها النافعة للمنشآت .

٣– قلة الكوادر الوطنية الفنية المتخصصة في مجالات المختبرات على المستوى التجاري والصناعي والاستثمار ، ووجود فجوة في المجالات التخطيطية والتنفيذية لسد هذه الفجوة.

٤ – ضعف توافر الاستراتيجيات وغياب الشكل التنظيمي المخطط في أداء وتطوير المختبرات ورفع كفاءتها واعتماده كمرجعيات وطنية تخدم قطاع الاعمال .

٥- ضعف الرقابة والمرجعية على توافر مؤشرات وطنية يتم فيها تقييم أداء واستدامة الأعمال الوطنية بالجامعات وقطاع الاعمال .

٦- خضوع المنشآت لضغوط مؤسسية وإجرائية بشكل أكثر تأثيرا على المنافسة كشراكة مستدامة، ومنها ضعف الحوافز المتخصصة (خاصة أخذها في الحسبان عند الحصول على المناقصات الحكومية وغيرها من التسهيلات) .

٧ –معظم جهود المختبرات غير تنموية مستدامة مرتبطة باحتياجات محددة وليس دراسات جدوى رصينة بشكل مستدام وفقاً لمفهوم التنمية المستدامة .

٨- حوكمة أعمال المختبرات في قطاع الاعمال فيه الكثير من التحديات ومنه القضايا أساسية لتدعيم المسؤولية الاجتماعية بالشركات (قطاع الاعمال) بالمقارنة مع دور الجامعة في خدمة المجتمع (محددات خارجية – محددات داخلية) والمسؤوليات القانونية والإنسانية (الالتزام بعدم الأضرار) .

٩- ضعف تطبيق المواصفات القياسية العالمية / الدولية بكل دقة وموثوقية ، والصحة والسلامة المهنية بالمختبرات واعتماد اختباراتها .